

القتل..ثم البحث عن السبب وهو "الشرف"

كما في حالة العديد من النساء والفتيات اللواتي قُتلن كان السبب الفوري المُعلن للقتل هو دواعي الحفاظ على "شرف" العائلة. وفي الغالب فإن معظم ما يترتب عليه من تحقيقات الجهات المختلفة تفود في النتيجة النهائية إلى تثبيت هذا السبب كدافع للقتل، رغم وجود العديد من المؤشرات التي تثير شبهات بأن السبب الحقيقي لم يكن له علاقة من قريب أو بعيد بموضوع "شرف" العائلة. وسواء كان دافع القتل هو فعلاً الحفاظ على "الشرف" أو خلافات شخصية ومصالح إقتصادية أو إجتماعية كالميراث أو غيره فإنه يبدو أن هناك ما يشبه الإجماع على أن أسهل النتائج، وأقلها ضرراً وتأثيراً، على الجميع هي القبول، بالرضا أو بالإكراه، بعنوان "الشرف" كسبب يُغلق عنده ملف القضية، وتطوى صفحاتها، وتدفن تفاصيلها عند هذه النقطة.

تؤشر على هذه النتيجة قصة الفتاة (ل) التي قتلت في عمر ثمانية عشر عام على يد والدها، حيث أشارت المعلومات الشحيحة التي وصلت للإعلام في حينه من مصادر وجهات مختلفة الى أن سبب القتل يعود لمشادة كلامية حادة بين الفتاة المقتولة ووالدها، وإستل الوالد في نهاية المشادة الكلامية سكين المطبخ ليطعن بها إبنته حتى الموت، وسط ذهول الأم والاحوة الذين لم يتمكنوا من إنقاذها من هذه النهاية المؤلمة. التوثيق اللاحق والمعلومات من المحيط الإجتماعي للأسرة أظهر أنه لم يكن هناك أية بوادر لخلافات لها علاقة بموضوع "سلوك" الفتاة الإجتماعي أو غيره. التطور الأبرز في هذا الموضوع هو الإفراج عن القاتل، وهو الأب، بعد عدة أشهر من عملية القتل. والمعلومات التي قادت الى ذلك هي "نباهة" الدفاع عنه، ربما من خلال الهمس في أذنه بالإدعاء خلال جلسات المحاكمة أنه قتل إبنته بسبب "الشك" في سلوكها. وبعد ذلك يصبح الأمر أكثر يسراً وسهولة في إحضار شهود وإثباتات، حتى من داخل العائلة، للإثبات أن هناك مبررات لهذه الشكوك، وأرضية مناسبة للطعن بسلوك الفتاة وإلصاق تهمة من نوع "المس بشرف العائلة" بها من أجل توفير الأرضية القانونية التي تتيح للقاتل الحصول على العذر المحل للقتل وبالتالي على حكم مخفف. وهو ما يظهر تطور الحدث أنه يسير بنفس هذا الإتجاه.

هنا مفارقة كبرى تشير الى تلك الثغرة القانونية التي لا زالت قائمة حتى الآن، وهي لا تزال تشكل غطاءً لعمليات القتل، أياً كانت المبررات والأسباب الحقيقية للنساء والفتيات، لأنهم يعلمون مسبقاً أنه ليس من الصعب، بل من السهل، بل هو الأسهل تبني هذا السبب للإفلات من العقاب. لكن المشكلة الأعمق هنا تكمن في الثقافة المجتمعية، التي تعزز وتسهل هذه المشكلة القانونية. والأهم من هذا أن ثقافة المجتمع لا تعطي إهتماماً كافياً للإنعكاسات السلبية لهذا الموضوع وتداعياته على الأسرة والتماسك الأسري والمجتمعي. في حالة الفتاة (ل) هناك أسئلة عديدة تستدعي التوقف عندها لفحص تداعيات الموضوع، وعلى سبيل المثال لا الحصر: كيف سيكون موقف الأم في حال طُلبت للشهادة في المحكمة؟

هل ستقدم شهادة لصالح زوجها، وتطعن في سلوك إبتها، أم العكس؟ وما هي تداعيات ذلك عليها نفسياً وإجتماعياً. ماذا سيكون موقف بقية الأسرة في هذه الحالة؟ كيف ستمتكن الأسرة من العيش أو التعايش في كلا الحالتين؟ وتحت أي ظروف؟ هل ستكون الأسرة هنا هي الحزن الدافئ الذي يحتضن جميع أفرادها؟ ام تتحول الى الكابوس الذي يتهرب ويمهرب الجميع منه الى حيث لا يعلمون في هذا المحيط الأوسع؟ وغيرها الكثير من الأسئلة التي تشير الى أن القتل بحد ذاته، سواء للرجل أو المرأة، إنما هو فتح أبواب كثيرة تقود الى طرق وأشكال متعددة من الإنهيار، ليس فقط الأسري والتماسك المجتمعي، وإنما الى الإنهيار القيمي والأخلاقي. وهو أقصر الطرق من أجل تدمير وتحطيم المجتمعات البشرية، وخاصة إذا تضمنت ثقافة هذا المجتمع مكوّنات تُبرر وتُجيز وبالتالي تسهل القتل في ظروف وأحوال معينة.